المؤسسات الناشئة توجه جديد للنهوض بالتنمية المحلية

ط.د رياض باعوز[1]

د. رشيد علاب[2]

د. منيـر لـــواج[3]

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل

Start ups a new direction for the advancement of local development

E. D . Riad Baouz

Dr. Rachid Allab

Dr .Mounir Louadj

baouzriad83@gmail.com

Allabrachid35@gmail.com

louadj2000@yahoo.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان التوجه الجديد التي تسعى الجزائر إلى انتهاجه من خلال اعتماد المؤسسات الناشئة كآلية حديثة كبديل للمحروقات بغرض تطوير الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية المحلية، لكن ضمان استمرار نمو هذه المؤسسات مرهون بآليات الدعم والمرافقة التي تعتمد عليها هذه المؤسسات كحاضنات الأعمال. اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي الملائم لتحديد مفاهيم الدراسة وضبط العلاقة بينهم، وتوصلنا إلى أن للمؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور التنموي الهام الذي تقدمه له، لكن الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى فيما يخص هدا التوجه رغم المبادرات التي تقوم بها الدولة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، التنمية المحلية، حاضنات الأعمال، النمو الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to demonstrate the new trend that Algeria seeks to follow by adopting startups as a modern mechanism as an alternative to hydrocarbons in order to develop the national economy and push the wheel of local development ، but ensuring the continued growth of these institutions depends on the mechanisms of support and accompaniment which these institutions depend such as business incubators .In this study we relied on the appropriate descriptive approach to define the concepts of the study and control the relationship between them .we concluded that start ups have an important place in the Algerian economy because of the important developmental role they

provide to it .but Algeria is still in its early stages with regarding to this trend despite the initiatives undertaken by the state.

Key words: Startups، local development ، business incubators .economic growth

مقدمة:

يسعى العالم في الآونة الأخيرة وعلى رأسها الجزائر إلى تغير أنظاره نحو اعتماد المؤسسات الناشئة كآلية حديثة في مسارها الاقتصادي كبديل للمحروقات وتنويع مصادر الدخل بغرض مواكبة التطورات العالمية الحاصلة والتي تعتبر العولمة مصدرها والقائمة على الاقتصاد الحر المبني على مبدأ التكنولوجية العالية وتحقيق الربح السريع، حيث جسدت الجزائر هذا المسعى من خلال سعيها إلى محاولة القيام بجملة من الإصلاحات الهيكلية وسن تشريعات وقوانين جديدة، بالإضافة إلى التوجه نحو اعتماد حاضنات الأعمال كأحد الآليات الداعمة والمرافقة لضمان نجاح واستمرار هذه المؤسسات بغية تحقيق التطور الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية المحلية.

الإشكالية: من هذا المنطلق ارتأينا أن نعالج في مداخلتنا هذه الإشكالية التالية:

كيف تساهم المؤسسات الناشئة في الدفع بعجلة التنمية المحلية؟

إن الإجابة عن التساؤل الرئيسي السابق يقودنا لطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

أ– –ما هي أهمية المؤسسات الناشئة، وما هو واقعها في الجزائر ؟

ب–ما هي مؤشرات التنمية المحلية؟

ج–ما هو دور المؤسسات الناشئة في الدفع بعجلة التنمية الحلية؟

- **أهمية الدراسة:** يكتسي هذا الموضوع أهمية بارزة تتعلق بأهمية المؤسسات الناشئة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية وذلك من خلال خلق مؤسسات شابة حديثة تساهم في تنويع مصادر الدخل وتوفر مناصب شغل عديدة.
- **الهدف من الدراسة:** على ضوء أهمية هذا الموضوع نهدف من خلال بحثنا هذا إلى التعرف على الدور الفعال التي تقوم به المؤسسات الناشئة في المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية المحلية وبالتالي إعطاء مكانة مرموقة للاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاديات العالمية و القدرة على مواكبة كل التطورات العالمية ومسايرتها .
- **المنهج المتبع في الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي الملائم لطبيعة الدراسة، لأنه يعتبر المنهج المناسب للتعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة وتحليل العلاقة بين متغيراتها.
- **الدراسات السابقة:** لأجل الإلمام بموضوع الدراسة لابد من التطرق إلى بعض الدراسات التي قام بها الباحثون في هذا المجال لنبني عليها دراستنا، ونذكر فيما يلي أهم الدراسات:

- دراسة بختي علي وآخرون، 2020، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، تهدف هده الدراسة إلى بيان الدور الفعال للمؤسسات الناشئة باعتبارها من أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصاد في العالم لذا أصبحت على الجزائر ضرورة حتمية الاهتمام بها لما لها من مساهمة كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أصبح التوجه للمؤسسات الناشئة ضرورة حتمية لا مفر منها نظرا لنتائج التي تحققها، التوجه الجديد للدولة هو اعتماد المؤسسات الناشئة من ضمن أولوياتها للنهوض بالاقتصاد، مساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية المحلية وترقية الاقتصاد، تلعب أجهزة الدعم والمرافقة دور مهم في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة وقد صاغت الاقتراحات الآتية: العمل على تثمين الابتكارات ونتائج البحث العلمي، إعطاء اهتمام أكبر للمؤسسات الناشئة وخاصة المتعلقة بالمجال التكنولوجي وإعطاء تحفيزات للشباب الناشط في هذا المجال، ضرورة تجسيد مشاريع حقيقية على أرض الواقع وذلك من خلال الاستفادة من الندوات والملتقيات الوطنية.
- دراسة حسين يوسف وآخرون، 2020،دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمؤسسات الناشئة وإبراز خصائصها التي تميزها عن باقي المؤسسات التقليدية وكدا التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية لستة (06) مؤسسات ناشئة بولاية تلمسان حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تتمثل أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الناشئة عن غيرها في الابتكار والنمو السريع واحتمال الفشل خاصة في المراحل الأولى من النشأة وتم تقديم مجموعة من الاقتراحات كالآتي: السهر على وضع منظومة مندمجة للمؤسسات الناشئة تتشكل من كافة الفاعلين بمختلف فئاتهم، الاهتمام بترقية حاضنات الأعمال لدعم ومرافقة هذه المؤسسات على ضمن هذه المنظومة (الحاضنات المتخصصة، الجامعات، المساعدون)، تحديد أطر قانونية وتنظيمية للمؤسسات الناشئة.
- دراسة د. عبد المطلب بيصار وآخرون، 2018، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز واقع التنمية المحلية في الجزائر وهذا من خلال التطرق إلى الأساسيات المتعلقة بالتنمية المحلية ثم إلى نماذج وأساسيات حول التنمية، ليتم عرض واقع التنمية المحلية في ظل التجارب الدولية والخبرات الميدانية .وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية: التنمية المحلية تعتمد على مبدأ استثارة جهود الأفراد للكشف عن المشاكل التي تعاني منها مناطقهم وإيجاد الحلول الملائمة لهم في ظل دعم الهيئات العليا

بغيـة تحقيـق تنميـة وطنيـة شـاملة إذ تعتـبر التنميـة المحليـة أحـد الأدوات المسـتخدمة في تحقيـق التنميـة الشـاملة وتم وضـع جملـة مـن الاقتراحـات تتمثـل في: ضـرورة تمويـل التنميـة المحليـة ودورهـا في تحسـين الإطـار المعيشـي للمـواطنين علـى المسـتوى المحلـي مـن خـلال إجـراء مزيـد مـن الدراسات والبحوث الميدانية

- **دراسـة بـن الحـاج جلـول ياسـين،** 2019،أهميـة تفعيـل الإيـرادات المحليـة غـير الجبائيـة في تمويـل التنميـة المحليـة –حالـة الجزائـر تهـدف هـذه الدراسـة إلى التعـرف علـى مضـمون الإيـرادات المحليـة خاصـة مهنـا غـير الجبائيـة والـدور الـذي يمكـن أن تلعبـه هـذه الأخـيرة في التنميـة الاقتصـادية علـى المسـتوى المحلـي في الجزائـر وتوصـل الباحـث إلى النتـائج التاليـة: رغـم الجهـود المبذولـة مـن قبـل الدولـة إلا أن الواقـع فـرض العكـس وبقيـت السـلطة في يـد الدولـة فيمـا يخـص وضع الخطط التنموية ويبقى دور السلطات المحلية هو تقديم الاقتراحات والمرافقة فقط
- **دراسـة أ.سـليماني محمـد وآخـرون،** 2019،أهميـة الإدارة المحليـة في تحقيـق التنميـة المحليـة المسـتدامة، تهـدف هـذه الدراسـة إلى إبـراز دور الإدارة المحليـة باعتبارهـا حلقـة ربـط بـين المـواطن والإدارة المركزيـة بغـرض تحقيـق التنميـة المسـتدامة والـدي يـربط التنميـة المحليـة بأبعادهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة وغيرهـا وهـو مـا يجعـل مـن مصـطلح التنميـة المسـتدامة حـديث النشـأة. والـتي تسـاهم في مـنح وتوسـيع فـرص مشـاركة المـواطن في وضـع خطـط التنميـة والكشـف عـن المتطلبـات واحتياجـات المجتمـع وممارسـة الحكـم بالإضـافة إلى إدارة المـوارد. وتوصـل البـاحثين إلى صـياغة النتـائج التاليـة: تعـد الإدارة المحليـة بجميـع أجهزتهـا المختلفـة ومسـتوياتها المتعـددة والواسـعة الصـلاحيات عامـل مهـم في تحقيـق التنميـة المحليـة المسـتدامة نتيجـة للوظـائف الـتي تقـوم بهـا في مختلـف الجوانـب.من تـوفير احتياجـات السـكان المباشـرة والتخطيط المستقبلي للتنمية وغيرها.

ومـا يميـز دراسـتنا هـذه هـو اعتمـادنا للمـنهج الوصـفي الـذي يوضـح الـدور الفعـال الـذي تسـتطيع المؤسسـات الناشـئة تحقيقـه مـن أجـل تنويـع مصـادر الـدخل وبالتـالي تطـوير الاقتصـاد الـوطني ممـا أدى بها إلى المساهمة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية المحلية.

❖**هيكلة الدراسة:** إن الإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا تقودنا إلى معالجة النقاط التالية:

أولا–الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

ثانيا–ماهية التنمية المحلية و مقومات نجاحها

ثالثا– المؤسسات الناشئة آلية جديدة للدفع بعجلة التنمية

أولا: الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة.

تجتمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الناشئة وعلى الدور الفعال الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

1-مفهوم المؤسسات الناشئة:

يقوم مصطلح المؤسسات الناشئة(START UP)على فكرتان متكاملتان هما، فكرة الإنشاء(START)وفكرة النمو السريع والقوي(UP)، فهما فكرتان تقعان في صميم تعريف المؤسسة الناشئة، إذ أنها مؤسسة تتميز بالنمو القوي والمستمر والربح السريع وبتكاليف منخفضة والاعتماد على التقنيات المتطورة، وقد بدأ استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة مع بداية ظهور رأس المال المخاطر بالولايات المتحدة الأمريكية وتتميز بالحداثة في النشأة والاعتماد على التكنولوجيا العالية[1].

2- خصائص المؤسسات الناشئة:

تتميز المؤسسات الناشئة بجملة من الخصائص نذكر منها مايلي[2]:

- **حداثة النشأة:** تعتبر المؤسسات الناشئة مؤسسات شابة يافعة ظهرت للوجود في الآونة الأخيرة من قبل أصحاب المواهب والأفكار الإبتكارية.
- **مؤسسة حديثة تتميز بالنمو التدريجي والمتزايد:** تتميز المؤسسات الناشئة النمو التدريجي والمستمر بغية الوصول إلى التجسيد الفعلي للمؤسسة في شكل مشروع حقيقي يساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد.
- **مؤسسة شابة أمامها خياران إما التطور والنجاح أو الفشل المحتم:**إن صفة الفشل والنجاح هما صفتان مقدرة على المؤسسة لكن نجاحها مرتبط بمدى اعتمادها على آليات الدعم والمرافقة بغية ضمان النجاح والاستمرارية
- **تعتمد على التكنولوجية الحديثة والإبداع:** تتصف المؤسسات الناشئة باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والابتكار والإبداع وهو ما يميزها عن باقي المؤسسات التقليدية
- **تتطلب تكاليف منخفضة جدا مقارنة مع الأرباح المحققة:** يسعى حامل المشروع المبتكر إلى إنشاء مؤسسة حديثة بمنتوج جديد بغرض تحقيق الربح السريع وبتكاليف أقل.

3- دورة حياة المؤسسات الناشئة: تمر المؤسسة الناشئة بعدة مراحل و التي تتمثل فيما يلي[3]،

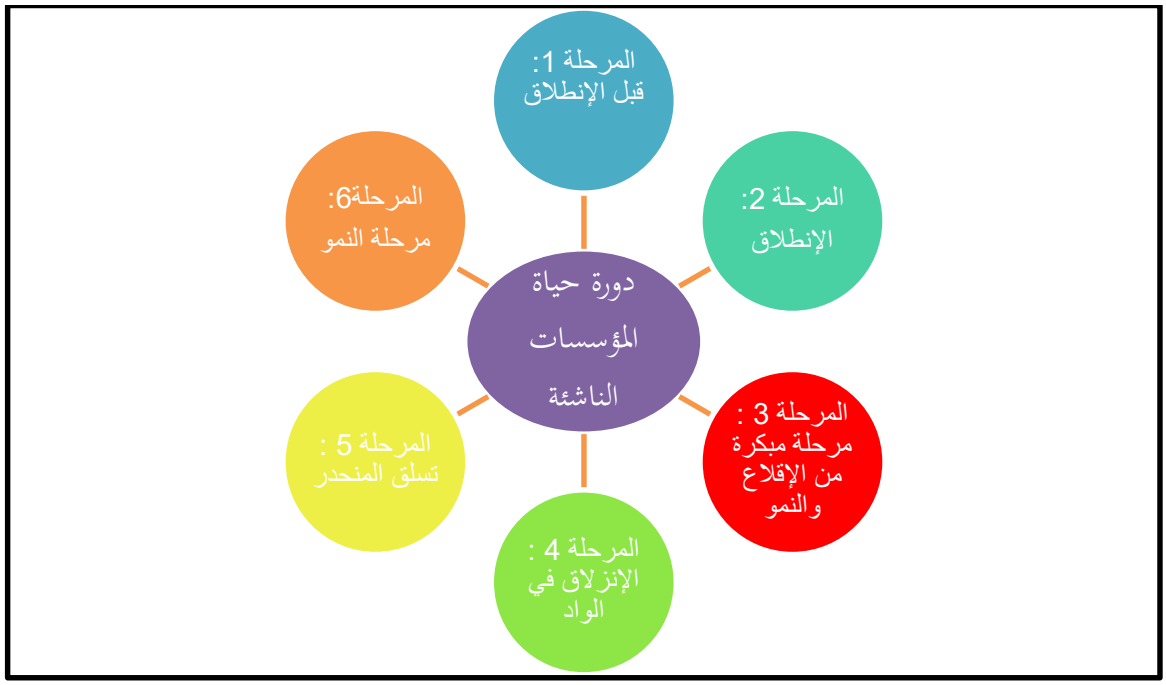

4- أهمية المؤسسات الناشئة:

تكتسي المؤسسات الناشئة أهمية بالغة والتي تتمثل فيما يلي[4]:

- المساهمة في تخفيض البطالة وزيادة الطلب الاستهلاكي لأفراد المجتمع
- الرفع في الناتج الوطني ومن ثمة تحقيق التنمية المحلية
- تحسين الوضعية الاجتماعية لأفراد المجتمع
- توسيع أعمال الشركات الكبيرة عن طريق شركات المناولة المستحدثة.
- تساهم في توطين الأنشطة بالمناطق النائية مما يجعلها أداة لخلق الثروة المحلية وبالتالي تحقيق التكامل والاندماج بين المناطق[5].

5-المعيقات التي تعاني منها المؤسسات الناشئة:

تعترض نشاط المؤسسات الناشئة عدة معيقات تختلف في طبيعتها وحدتها ودرجة تأثيرها، حيث نقوم باستعراض أهمها فيما يلي:

- **المعيقات التمويلية:** وتتمثل في ضعف التمويل و صعوبة الحصول عليه خاصة في مرحلة الانطلاقة للمشروع وكذلك لأجل إنتاج عينة من المنتوج وعرضه في السوق بغرض معرفة مدى إقبال المستهلك عليه وقابليته للمنافسة

- **المعيقات الإدارية والقانونية:** وتتمثل في مختلف الإجراءات والتعقيدات الإدارية والبيروقراطية التي يتعرض لها حمل الفكرة والراغب في عرضها كمشروع لأجل تجسيدها على أرض الواقع
- **المعوقات التسويقية:** تعاني صعوبات في إقحام السوق بالمنتجات المبتكرة وإقناع المستهلك بشرائها نتيجة توجه أنظاره إلى المنتجات الأجنبية المنافسة والتي تتمثل في تفضيلات وميول المستهلك الجزائري لهذه السلع الأجنبية بسبب انخفاض أسعارها وارتفاع جودتها.
- **المعوقات الفنية:** وتتمثل عموما في ضعف القدرات التكنولوجية بسبب العجز المالي وضعف التمويل[6].

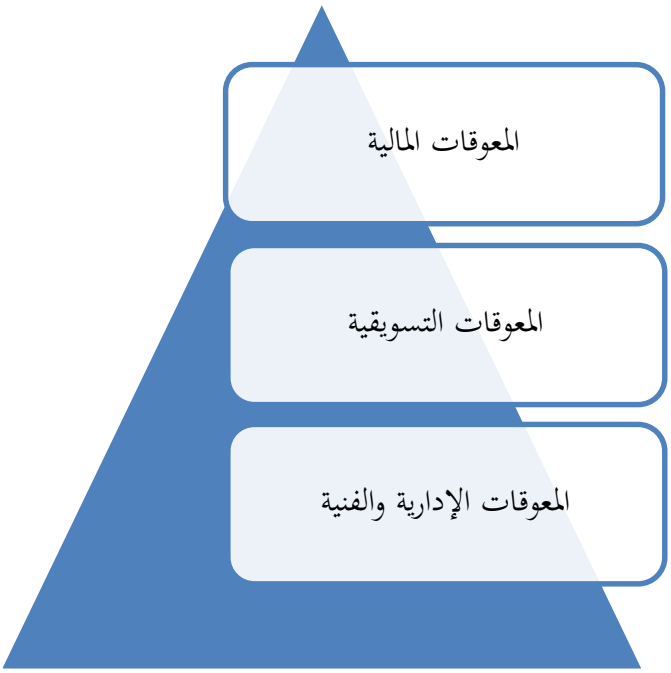

6-واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تعاني الجزائر من تخلف في مجال إنشاء المؤسسات الناشئة بالرغم من المجهوذات المبذولة في الآونة الأخيرة من زيادة الإهتمام ودعم المؤسسات الناشئة خاصة مع وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع مصادر الإقتصاد والبحث عن بدائل حقيقية للمحروقات لتطوير الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المحلية، بوادر هذا الإهتمام تجسد في إنشاء وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة وإقتصاد المعرفة، حيث أوكلت لها مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم وتقديم كل الدعم سواء من ناحية التمويل وتوفير البيئة القانونية

لمثل هذا النوع من المؤسسات ومن أهم الإجراءات المتخدة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر منها:

-وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذا الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق تمويلها بحيث سيشمل هذا التمويل سوق الأسهم ورأس المال المخاطر

-إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية

-مشروع إنشاء مجلس وطني للإبتكار

-وضع خارطة طريق تمويل هذا النوع من المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الإستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي كلي لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك إرتباط الإقتصاد الوطني بالمحروقات

-إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل مايتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة الخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-مشروع قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما في مجال الإبتكار والتكنولوجيا الجديدة وذلك من خلال إعفاء ضريبي على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة على المدى المتوسط، لكن هذا المسعى لايزال يعاني من تأخر نتيجة ضعف الثكنولوجيا في شتى المجالات وقلة الغلاف المالي الموجه لدعم البحث الثكنولوجي وهي ميزة لدى دول العالم الثالث ناهيك عن ضعف الثقافة المقاولاتية وقلة المبادرات الفردية، غير أن هذا الجهد المبذول وجه فقط حول المجال الإلكتروني من خلال شبه تقليد للنماذج المبتكرة الناجحة عالميا. وكنتيجة لنقص الاهتمام لهاته الشريحة أثر على معنوياتهم وزاد من اعتقادهم بأن المؤسسة الصغيرة لا يمكن لها أن تنمو وتتطور وتقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني عكس المؤسسة الكبيرة.، غير أن عامل الفشل محتوم على كل مؤسسة ناشئة نتيجة عدم القدرة على التكييف مع متغيرات المحيط وبالتالي استدراك النقص والتوجه نحو إقلاع حقيقي.ورغم قيام الدولة بإستحداث آليات لمرافقة المؤسسات الناشئة وإنجاحها إلا أن العمل بهذه الآلية لم يتجسد إلا في الآونة الأخيرة، والدليل على ذلك قلة حاضنات الأعمال العمومية والممثلة على سبيل المثال في حاضنة سيدي عبد الله والتي بدورها تعاني من صعوبات الموقع الجغرافي البعيد وقلة المرافق بسبب بعدها عن المدينة [7].

ثانيا: ماهية التنمية المحلية

1-مفهوم التنمية المحلية:

تعرف التنمية المحلية على أنها مجموعة العمليات التي تكون المبادرة فيها مشتركة بين المواطنين المعنيين بالتنمية والحكومة صاحبة السلطة، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الوحدات والجماعات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وحضاريا وثقافيا بغرض تحسين طبيعة ونوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة[8].

2- عوامل فشل ونجاح التنمية المحلية بالجزائر[9]:

- مركزية التشخيص والتخطيط والدي يؤدي إلى عدم المعرفة الدقيقة لاحتياجات المواطنين
- ضعف المجالس التنفيذية المحلية المشرفة على تسيير شؤون الأقاليم
- عدم كفاءة الجهاز الإداري في مجال التنمية

وللقيام بالتنمية المحلية الحقيقية يجب القيام بما يلي:

- القيام بتشخيص النقائص بإشراك المواطنين المعنيين بالتنمية
- وضع مخطط للتنمية مبني على أسس علمية وواقعية
- رصد الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لعملية التنمية
- تنفيذ مخطط التنمية المسطر في الوقت المحدد
- القيام بعملية التقييم والتقويم لتدارك النقائص
- تفعيل القاعدة في التنمية المحلية من خلال الاهتمام الأمثل باحتياجات المواطنين

3-خصائص التنمية المحلية[10]:

- تعالج التنمية المحلية كافة المجتمع ومن مختلف جوانب الحياة
- تعتبر التنمية المحلية عملية متكاملة تمس جل القطاعات التي يحتاجها إليها المواطن
- في الحقيقة تبنى التنمية المحلية وفقا للجهود المركزية بغد النظر عن المساهمات الفردية لأفراد المجتمع على اعتبار أن الفرد جزء لا يتجزأ من المجتمع.
- تختلف التنمية المحلية تبعا لاختلاف شرائح المجتمع واحتياجاته
- تدور عملية التنمية المحلية في حلقة واحدة إذ تنطلق مبادرة التنمية من الفرد باعتباره جزء من المجتمع ككل وتنتهي بهدف خدمة المجتمع عامة.
- يتطلب تحقيق التنمية المحلية توفر وسائل مادية وبشرية والتي تدخل في إطار إستراتيجية الدولة العامة.

4- نظريات التنمية المحلية: من بين أهم النظريات التي عالجت موضوع التنمية المحلية نجد:

- **نظرية أقطاب النمو:** من روادها **فرانسوا بيرو، بود فيل، هيرشمان،** وهو فضاء غير متجانس حيث تعمل أجزائه على التكامل فيما بينها .
- **النظرية القاعدة الاقتصادية:** والتي تعتم على الصادرات كأساس لتنمية المناطق وتعمل على تقسيم النشاطات الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاط داخلي موجه لدعم الاحتياجات الداخلية ونشاطات قاعدية تغطي القطاعات المصدرة بغرض زيادة المداخيل حيث ينتج عن تكامل هذه النشاطات مع بعضها البعض في خلق تنمية محلية[11].
- نظرية المقاطعة الصناعية: **ألفريد مارشال،** أول من تكلم عن توطين الصناعات في منطقة معينة في 1890، ثم وسع **بيكاتيني** في عام 1979 في هذا الطرح والذي دل على تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدفع بها إلى تقديم جملة من الفوائد للمؤسسات والتي تشمل تخفيض تكلفة النقل اكتساب المعارف والتكامل فيما بينها.

5- مؤشرات التنمية المحلية [12]:

-الاعتماد على الجهود الشعبية المحلية

- السعي والجدية إلى تحسين الأوضاع المعيشية غير المرغوب فيها إلى غاية تحقيقها.
- العمل على تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الحالة السيئة إلى الحسنة
- القيام بإصلاح شامل دون التمييز بين فئات المجتمع

6-معيقات التنمية المحلية:

- غياب ثقافة الديمقراطية التشاركية وتمركز القرارات على مستوى عالي
- ضعف المصادر المالية والبشرية نتيجة عدم القدرة على وضع إستراتيجية محكمة عن كيفية خلق موارد مالية وتكوين طاقات بشرية مؤهلة
- عدم خضوع توزيع المسؤوليات لمعايير علمية بين الدولة وأقاليمها المحلية مما يؤدي إلى تهميش الكفاءات ووضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب[13].

ثالثا: المؤسسات الناشئة آلية جديدة للدفع بعجلة التنمية المحلية

1- المبادرات الجزائرية فيما يخص دعم قطاع المؤسسات الناشئة:

عملت الجزائر جاهدة على تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال انتهاج سياسة جديدة نحو اعتماد قطاع المؤسسات الناشئة لبديل عن المحروقات وفي هدا الإطار قامت الجزائر بإصلاحات هيكلية وسن جملة من التشريعات والقوانين والمتمثلة في الإجراءات التالية[14]:

- الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنمط اقتصادي لتحقيق التنمية في ظل تعزيز دور القطاع الخاص في الحقل الاقتصادي مند تبنيها للإصلاحات الاقتصادية، أين أشارت أحكام القانون

رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الناشئة كقطاع واعد يجب ترقيته، وهو ما تضمنه نص المادة 12".....وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة. عند تعرضها لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق التي تكون خصيصا لتميل المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى.

- قانون المالية لسنة 2020، بموجب المادة 131 التي استحدثت لها حساب تخصيص خاص بعنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة من أجل المساهمة في ترقية وتطوير بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار بغية استقطاب الكفاءات والحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج والتحري عن المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني في خدمة للتنمية
- استحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة بموجب المرسوم الرئاسي وذلك بتاريخ 2020/01/02 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة والتي على إثرها تمت تسميتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وتعيين وزير منتدب مكلف بالمؤسسات الناشئة
- أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2020 في مواده 68 التي عدلت المادة 131 أين تم توسيع مجالات تدخل صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة
- صدور المرسوم التنفيدي 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 المتضمن إحداث لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنات الأعمال وكيفية تشكيلها وطريقة سيرها. النصوص التنظيمية المشاركة في تطوير ودعم المؤسسات الناشئة

- المرسوم التنفيذي رقم 356/20 والمتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ذات طابع صناعي وتجاري تحت تسمية **ألجيريا فانتوز** حيث تعتمد عليها الدولة ممثلة في الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة والتي تعتبر هذه الأخيرة مؤسسة قائمة بذاتها لها شخصية معنوية وذمة مالية بغية القدرة على تجسيد مختلف السياسات والقرارات التي تنتهجها السلطات العمومية للنهوض بقطاع المؤسسات الناشئة [15].
- المرسوم التنفيذي رقم 374/20 والذي يتضمن إجراء تعديل على بعض هياكل الدعم مثل تغيير اسم ومسؤولية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى (أناد)الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما فيما يخص المسؤولية فقد تم تحويلها من سلطة وزير العمل والتشغيل إلى وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.

- المرسوم التنفيذي رقم 68/98 المؤرخ في 24 شوال عام 1418 الموافق 21 فبراير 1998 يتضمن إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ويحدد قانونه الأساسي.
- النظام رقم 01/20 والذي يتضمن هو الآخر العمل إدراج مجال الصرفة الإسلامية في تدعيم قطاع المؤسسات الناشئة، وهذا لأجل الوقوف عند رغبات معظم أصحاب المشاريع الإبتكارية لإعطاء صبغة دينية للأعمال المبتكرة القائمة على ضوابط الشريعة الإسلامية والابتعاد عن التمويل التقليدي القائم على المخاطرة بالإضافة إلى المعاملات الربوية. حيث تم تجسيد محتوى هذا النص من خلال إقامة **شباك إسلامي موحد**، والذي يقوم بتقديم الخدمات التالية: المرابحة –المشاركة – حسابات الودائع– ودائع الاستثمار.

2–مهام اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة:

تقوم اللجنة الوطنية بمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وكذا حاضنات أعمال مع تقديم تبرير مفصل في حالة الرفض لصاحب الطلب والمساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة وكذا المصادقة في أول اجتماع لها على النظام الداخلي الخاص بها بالإضافة إلى دراسة الطلبات المقدمة نتيجة رفض منح علامة مؤسسة ناشئة ، والذي يترأسها الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة، حيث تتكون هذه اللجنة من عدة أعضاء مشكلة لمختلف تسعة قطاعات وزارية والممثلة في : المالية –التعليم العالي والبحث العلمي –البريد– الصناعة –الفلاحة –الصيد البحري –الرقمنة والانتقال الطاقوي، حيث يتم تعين الأعضاء من قبل الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة بناء على اقتراح الوزارات الوصية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتقوم هذه اللجنة بالاجتماع مرتين في الشهر على الأقل أن تستعين بكل شخص أو هيئة يمكن أن يساعدها في أشغالها ويمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء رئيسها الذي يعد جدول الأعمال ويحدد تاريخ الاجتماعات، ويشترط في صحة التداول أن يكون النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الحاضرين على الأقل يساوي النصف كحد أدنى، كما يشترط على اللجنة أن تدرس الطلبات المرفوضة في مدة أقصاها 30 يوم ابتداء من تاريخ تقديم طلب رفض منح علامة مؤسسة ناشئة.

3– شروط منح علامة مؤسسة ناشئة:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 20–254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الذي ينص على أنه من أجل تنصيب المؤسسات الناشئة وتجسيدها على أرض الواقع وحصولها على علامة مؤسسة ناشئة لابد عليها أن تخضع لعدة شروط إجرائية وهي:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة الناشئة ثمانية سنوات.
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو أي فكرة مبتكرة.

- يجب أن يتراوح رقم الأعمال السنوي في حدود المبلغ الذي حددته اللجنة الوطنية وأن يكون مملوك بنسبة 50% من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من قبل مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.
- تقدم علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسة في حدود أربعة (04) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وذلك من خلال تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مصحوبة ب: نسخة من السجل التجاري، نسخة من بطاقة التعريف الجبائي والإحصائي، نسخة من القانون الأساسي للشركة، شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وغير الأجراء cnas- casnos–
- ضرورة تقديم نسخ من الكشف المالي للسنة الحالية ومخطط أعمالها ناهيك عن الخبرة والمؤهلات العلمية[16].

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع بحثنا هذا نستخلص أن،

المؤسسات الناشئة تقوم بدور فعال في تطوير الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية المحلية وذلك من خلال إنشاء مؤسسات حديثة وفتية قادرة على خلق منتوجات منافسة تستطيع أن تساهم في تنويع مصادر الدخل وقادرة على أن تكون بديل للمحروقات وتنتج قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ولديها القدرة على المرونة والتكيف مع التغيرات العالمية، لكن نجاح هذا التوجه يستلزم الدعم والمرافقة من قبل الدولة والتي جسدته في خلق آليات حديثة مثل حاضنات الأعمال والشروع في صياغة جملة من التشريعات والقوانين التي تساعد المؤسسات الناشئة على العمل في ظروف حسنة ومنح امتيازات جبائية بالإضافة إلى إجراء تعديلات هيكلية حكومية على غرار وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة. وقد توصلت الدراسة، إلى النتائج التالية:

- تعتبر المؤسسة الناشئة هيئة تبحث عن نموذج اقتصادي ناجح يحقق لها النمو والربح السريع والاستمرارية
- تواجه المؤسسات الناشئة صعوبات تعيق نجاحها على غرار التمويل والخبرة والبنية التحتية لذا وجب خلق آليات ترافقها.
- تملك المؤسسات الناشئة مميزات تسمح لها بالتكييف والمرونة مع التغيرات والتطورات العالمية والقدرة على القيام بدور هام في مجال التنمية.

- تعاني المؤسسات الناشئة من نقص الاهتمام والدعم الكافي وعدم وضوح الرؤية المستقبلية وضبابية القوانين الخاصة بها
- نقص مصادر الدخل المتأتية من مساهمات المؤسسات الناشئة
- لا تزال الجزائر تعاني من تخلف في مجال التنمية المحلية بمختلف أشكالها (اقتصادية، اجتماعية)

بناء على النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

- ضرورة نشر ثقافة المقاولاتية لدى الشاب الجزائري من خلال خلق للمؤسسات الناشئة بدل التوجه للعمل في المناصب الإدارية
- قيام الجامعة بدور تحفيزي وتوعوي لدى الطلبة الجامعيين بالتوجه نحو قطاع الأعمال الحرة خاصة المؤسسات الناشئة والترويج للامتيازات والمكاسب المحققة
- إقامة شراكات مع مستثمرين أجانب ذو تكنولوجيا عالية في مجال إنشاء مؤسسات ناشئة بغية اكتساب الخبرة ونقل التكنولوجية.
- خلق تسهيلات للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات ناشئة ومنح تحفيزا ت جبائية كإعفاء ضريبي في مرحلة النشأة
- إنشاء بنك وطني خاص بتمويل المؤسسات الناشئة
- تفعيل دور حاضنات الأعمال باعتبارها الآلية لأنجح في مجال مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة
- العمل على خلق شبكة تواصل بين المؤسسات الناشئة للتبادل الخبرات وتوحيد الجهود.
- خلق هيئة عليا وطنية من المختصين تشرف على متابعة انشغالات المؤسسات الناشئة والمبادرة في تقديم الحلول الملائمة.
- العمل على سن القوانين والتشريعات وتكيفها مع ظروف وأوضاع حاملي الأفكار الإبتكارية. وخلق آليات دعم ومرافقة مثل حاضنات الأعمال.

المراجع المعتمدة:

[1] - فاطمة الزهراء عراب، و خضرة صديقي. **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**–دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 8 العدد1، 2021ص35.

[2] - علي صولي، مصطفى بورنان، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة**–حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد11، العدد1، 2020، ص133.

[3] - د. نور الهدى حمروش، **المؤسسات الناشئة بين آليات الدعم والواقع في الجزائر**، مجلة قضايا معرفية issn2602-7542، المجلد 2، العدد2، 2022، ص139.

[4] - منى بسويح وآخرون، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية–المجلد 7–العدد3، 2020ص405

[5] –كمال بايزيد، **أهمية ومعوقات المؤسسات الناشئة** (قراءة في تقرير الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصال بالأردن)، مجلة أراء للدراسات الإقتصادية والإدارية P-ISSN8848-2710 ،2022 ،ص61.

[6] - سمية بن شواط، رياض قادري، **المؤسسات الناشئة ونموذج تطوير العميل** –دراسة حالة بعض المؤسسات الناشئة بسيدي بلعباس–. مجلة التكامل الإقتصادي–المجلد 9–العدد3، 2021ص303.

[7] - الحسين فرج، **المؤسسات الناشئة الهوية الجديدة للإقتصاد الجزائري –قراءة في الحجود القانونية**–، مجلة معارف للعلوم القانونية والإقتصادية – المجلد3 العدد 1، 2022،ص 69–64.

[8] - د.ياسين بن حاج جلول، **أهمية تفعيل الإيرادات المحلية الغير جبائية في تمويل التنمية المحلية**–حالة الجزائر، مجلة البديل الإقتصادي، 2019، ص137

[9] - معمر حامدي، محمد محبوبي، **إسهامات حوكمة الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، مجلة أكاديمية للبحوث القانونيةوالسياسية، 2022ص190.

[10]- مرجع سابق ذكره ، د.ياسين بن حاج جلول، ص139.

[11] -د. مراد بن سماعين، د.محمد مراس ،**الطرح النظري لأهم نظريات التنمية المحلية مع الإشارة إلى أهمية التفعيل المؤسساتي لآليات التنمية المحلية** ، مجلة الراصد العلمي مجلة دولية علمية محكمة جامعة وهران، المجلد التاسع العدد الأول، EISSN2335-1470، 2022، ص120.

[12] –د.مفتاح حرشاو، **الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستقلة في ظل الشراكة المجتمعية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8 العدد 2، 2021، ص189.

13- Hatem DEBIH .le processus décentralisation et de développement locale en Algérie .défis et perspectives .revue de l'enseignant chercheur des études légales et politiques.2016 .p158

14-بوعلام شلوش، **الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة قضايا معرفية، المجلد،2 العدد2، 2022 ، ص69.

[15] -مرجع سبق ذكره ،الحسين فرج ،ص،65–68

[16] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 254/20 الصادر في 2020/09/15 **المتعلق بشروط منح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر، حاضنات الأعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها**، الجريدة الرسمية العدد 55المؤرخ في 2020/09/21.